

الجامعة المستنصرية
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

موقف الجامعة العربية من التطورات السياسية في العراق 2012-2003

النظام الاقليمي، العلاقات العربية، القمة العربية، الوضع في سوريا

د. وداد جابر غازي
قسم الدراسات التاريخية
Drwidad72@ymail.com

موقف الجامعة العربية من التطورات السياسية في العراق 2012-2003

د.وداد جابر غازي

قسم الدراسات التاريخية

ولاشك ان الدور الاقليمي العراقي بعد التاسع في نيسان من عام 2003 يختلف في آلياته وادواته عنه قبل هذا التاريخ لاعتبارات تغيير نظام الحكم، وتغيير طبيعة التوازنات الاقليمية والدولية في الشرق الاوسط والخليج العربي، ولما كان العراق جزء لا يتجزء، من المنظومة العربية ، بل يعد الجزء الحيوي والهام فيها، فإن أية محاولة لاقتطاع هذا الجزء سواء بابعاده او الابتعاد عنه سوف يترتب عليه مخاطر وآثار سلبية على العراق والمنظومة العربية على السواء، وهذا ما حصل في المرحلة الماضية بفعل الظروف التي مر بها العراق وظروف الاحتلال العسكري من قبل قوات التحالف الاجنبي في عام 2003، وما نتج عنها من تدهور في الاوضاع الامنية ، الأمر الذي تمخض عنه انحسار، ومن ثم غياب الحضور الدبلوماسي والسياسي والعربي في هذا البلد، وهو ما يستدعي بذل أقصى الجهود من قبل كل الاطراف المعنية بهذا الامر بغية ملء الفراغ الذي نجم عن هذا الغياب العربي على الساحة العراقية.

Arab League's Stance of Political developments in Iraq 2003-2012

D . widad jabber

Department of Historical Studies

There is no doubt that the regional role of Iraq after the ninth in April of 2003 differs in Aalyate and his tools with him before this date to considerations of regime change , and change the nature of the balances regional and international in the Middle East and the Arabian Gulf , and what Iraq was an integral part , of the Arab system , but is part vital and important where , any attempt to truncate this part , both for its removal or staying away from it will result in the risk of negative effects on Iraq and the Arab system alike, and this is what happened in the last stage due to circumstances experienced by Iraq and the conditions of military occupation by coalition forces, foreign in 2003 , and followed by the deterioration in the security situation , which resulted in the decline , and then the absence of diplomatic presence , political and Arab in this country , which requires maximum efforts by all parties involved in this matter in order to fill the vacuum caused by the absence of Arab Iraqi arena

المقدمة

على الرغم من الاحداث التي وقعت في الساحة العراقية من الحروب المتتالية بين العراق وجيرانه والحصار الاقتصادي، وانقطاع علاقاته بالعديد من الدول العربية، فان العراق لم ينكفأ على ذاته ، بل سعى لإعادة اثبات وجوده على المستوى العربي والاقليمي.

ولاشك ان الدور الاقليمي العراقي بعد التاسع في نيسان من عام 2003 يختلف في آلياته وادواته عنه قبل هذا التاريخ لاعتبارات تغيير نظام الحكم، وتغيير طبيعة التوازنات الاقليمية والدولية في الشرق الاوسط والخليج العربي، ولما كان العراق جزء لا يتجزأ، من المنظومة العربية ، بل يعد الجزء الحيوي والهام فيها، فإن أية محاولة لاقتطاع هذا الجزء سواء بأبعاده او الابتعاد عنه سوف يترتب عليه مخاطر وآثار سلبية على العراق والمنظومة العربية على السواء، وهذا ما حصل في المرحلة الماضية بفعل الظروف التي مر بها العراق وظروف الاحتلال العسكري من قبل قوات التحالف الاجنبي في عام 2003، وما نتج عنها من تدهور في الاوضاع الامنية، الأمر الذي تمخض عنه انحسار، ومن ثم غياب الحضور الدبلوماسي والسياسي والعربي في هذا البلد، وهو ما استدعى بذل أقصى الجهود من قبل كل الاطراف المعنية بهذا الامر بغية ملء الفراغ الذي نجم عن هذا الغياب العربي على الساحة العراقية.

على الرغم من أن الدعوة إلى الوحدة العربية كانت مطروحة منذ عدة قرون، إلا أن فكرة إقامة تنظيم عربي واحد يجمع شمل الدول العربية لم تتبلور أو تتضح معالمها إلا خلال الحرب العالمية الثانية بفعل جملة متغيرات عربية وإقليمية ودولية على المستوى العربي يمكن القول إن الحقيقة العربية كانت هي حجر الأساس لهذا التطور التاريخي، فمن ناحية، كانت الحرب مناسبة لنمو الحركات الوطنية ونشاط المقاومة ضد الوجود الاستعماري، الأمر الذي انعكس على استقلال عدد من الدول العربية ، وأنشأ الحاجة إلى إقامة نوع من التوازن بين القوى السياسية أدت فيه مصر دوراً فاعلاً، وكانت الحرب العالمية الثانية مرحلة

انتقالية من مراحل تطور النظام الدولي، صرفت انتباه الولايات المتحدة الامريكية إلى المناطق المجاورة للاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والصين، فيما تركت المنطقة العربية، مؤقتاً، لتقع ضمن اهتمامات بريطانيا وفرنسا بخبرتيهما الطويلة في الشؤون العربية. وفيما يخص بريطانيا تحديداً فمن المهم تحليل موقفها من تأسيس الجامعة العربية توضيح حقيقتين، الحقيقة الأولى، أنها أدت بالفعل دوراً داعماً لتأسيس الجامعة العربية، والحقيقة الثانية، أن هذا الدور كان دوراً مكملًا أو مساعداً ولم يكن دوراً منشئاً أو مبادراً، سواء لأنه لا توجد دولة ما كانت ومهما بلغت درجة هيمنتها السياسية في حقبة تاريخية معينة قادرة على نفخ الروح في فكرة من العدم، أو لأن السلوك السياسي البريطاني، وكلما اتضح لاحقاً كان سلوكاً معادياً لتطویر الأصرة العربية وساعياً إلى منافستها بأواصر مصطنعة أهمها الأواصر الشرق أوسطية. بقول آخر، لقد وجدت بريطانيا في الأربعينيات من القرن العشرين أن وجود أحد الأشكال المؤسسية التي تنتظم فيها الدول العربية المستقلة في حينه يخدم مصالحها من عدة وجوه أساسية. الأول التعاطي مع أمانى المنطقة تعاطياً جديداً تحسباً للمنافسات الدولية، والفرنسية منها بالأساس. والثاني التجاوب مع المد الاستقلالي والتحرري الذى بدا أنه سيكون أحد معالم العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب، والثالث، وهو مرتبط بسابقه الاعتبار بالانتفاضات التي حصلت ضدها، ومنها ثورة العراق أيام رشيد على الكيلاني، وحركات التمرد ضدها في مصر، والرابع حل قضية اليهود في فلسطين.

المبحث الاول : واقع النظام العربي بعد حرب العراق 2003.

يتسأل الكثير عن الدور العربي في العراق ، وأين الجامعة العربية وأين الدول العربية عند الرد على مثل هكذا تسأل ، نرى ان الدور العربي نفسه كمفهوم ليس متفقاً عليه عربياً ولا عراقياً ولا دولياً ولا إقليمياً، وعدم الاتفاق بخصوص العراق يدفع بنا الى تساؤل اخر ، وهو من يقوم بهذا الدور، وفي أي اتجاه ومع أي أطراف ؟ بهذا المعنى يظل البحث عن مساعدة عربية للعراق أو مجرد مساهمة ما للخروج من الوضع الذي هو عليه اليوم مسألة مؤجلة، هذا إن انطلقنا من أن هذا الدور المُفترض يجب أن يحمل في طياته أولاً عناصر نجاح شبه مؤكدة ، ونوعاً من التوافق العراقي على ضرورته وعلى مساراته الكبرى مع انفتاح عراقي على مثل هذا التعاون، وهي شروط لا تبدو يسيرة في ضوء التوازنات القائمة في الداخل العراقي على اية حال فالحديث عن الدور العربي في العراق نرى انه مر بمرحلتين هي:

الأولى: - في غضون العقد المنصرم اتخذت الجامعة العربية قرار حاسم خالفت به القواعد القانونية، وضعت كخارطة طريق لتسير اعمالها في شتى المجالات، ويفترض منها انها الأحرص على احترام السنن والمواثيق القانونية التي انشأت من اجلها الجامعة، فكان القرار بصدد العراق حين غزا العراق الكويت عام 1990 ،حيث قامت بتأييد العدوان الثلاثين على العراق ،وفي عام 2003 عارضت الجامعة استخدام القوة العسكرية ضد العراق(1).

الثانية :- ما بعد 2003 مباشرة والسنوات الثلاث الأولى ، إذ شهد العراق اضطرابات سياسية ومذهبية وتطورات عسكرية جعلت العرب يحملون اميركا مسؤولية الحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه، وفي الواقع واجه الدور العربي في العراق بعض المشكلات والمعوقات التي قللت من حضوره وتأثيره منذ 2003 على الصعيد الداخلي وهي كالاتي :

1- بروز بعض التوجهات العراقية التي أفلقت الدول العربية (كالنظام الفيدرالي)

2- تقليل اهمية البعد العربي في الدستور والسياسة الخارجية العراقية.

وعلى الصعيد العربي، كان الدور ضعيفاً لأسباب عدة، من أهمها:

1- التردد والتأخر في التحرك.

2- عدم امتلاك رؤية استراتيجية منسقة للتعامل مع الوضع في العراق .

3- فضلاً عن ظهور بعض الأطراف العربية بمظهر المدافعين عن فئة معينة من العراقيين (2).

يمكن القول ان الوضع وأن شهد تغيراً في الآونة الأخيرة ، فإن أغلب البلدان العربية بدأت سعيها للقيام بدور مؤثر في العراق ، بداية من جامعة الدول العربية وكثير من الحكومات العربية عملت فعلاً ذلك من خلال زيادة وجودها الدبلوماسي في العراق ساعية من وراء ذلك احداث موازنة في الأدوار الإقليمية والدولية الأخرى. والفرصة بدت سانحة أكثر من أي وقت مضى منذ عام 2003 لإعادة ترتيب العلاقات العراقية - العربية بطريقة تخدم اندماج العراق ونظامه السياسي الجديد بالبيئة الإقليمية. ويرى الكثير ان هذا نابع بالنتيجة من ان هناك ثمة إحساس عربي عام بأن الموقف في العراق اخذا بالتطور لغير صالح العرب ، لحساب الدورين الأميركي والإيراني، الى ذلك فإن بعض الحكومات العربية رأت أنّ من مصلحتها تقوية هذه العلاقات إيماناً منها أنّ التطورات في العراق عامل مؤثر على حوادث المنطقة والسياسات الدولية. ولا شك أيضاً أنّ ثمة عامل آخر دخل بقوة على ضرورة اندفاع الجامعة العربية نحو العراق الجديد، جاء بضغط من الإدارة الأميركية لإظهار أنّ الوضع في العراق تحسّن كثيراً، وأنّ علاقاته مع دول الجوار هي الأخرى في تحسّن. فمع تزايد إدراك الإدارة الأميركية لنتائج خطأ سياساتها، وتعثر مشروعاتها في العراق والمنطقة، بدأت إعادة النظر في حساباتها السياسية، وطالبت الدول العربية بإعادة سفرائها إلى بغداد . كما حدث تحوّل في سياسة حكومة رئيس الوزراء باتجاه الانفتاح على الدول العربية، بداية من تفعيل جهودها للسيطرة على الوضع الأمني، وتحقيق تقدم نسبي في هذا الصدد، والعمل على تحجيم دور الجماعات المسلحة ، والسعي إلى إتمام المصالحة الوطنية، وتحجيم النزعة الطائفية ، ويؤكد هذا أهمية بناء استراتيجية عربية

متكاملة وموحدة للتعامل مع الملف العراقي تتجاوز الخلافات وتتخطى صراع الأدوار التقليدية بين بعض المراكز العربية. ولكن الأهم هو نجاح الجامعة العربية في الوقوف على مسافة واحدة من كل الأطراف العراقية والتعاطي مع العراقيين بمعزل عن أية اعتبارات بمقدار ما هو مطلوب إدراك أن لديهم مصلحة في عراق موحد لا يتناقض مع كونه ذي نظام فيدرالي إدارياً وليس قومياً أو مذهبياً ومستقر يمتلك حرية قراره ولا يؤدي دوراً في زيادة الخلل الذي تعاني منه المنطقة منذ مدة ، لذلك فان بلورة استراتيجية عربية متكاملة تجاه العراق ومنح الحكومة العراقية خياراً عربياً هما ركنان أساسيان في موازنة الخلل القائم في معادلة الأمن الإقليمي العربي ، اوجدت المتغيرات الاستراتيجية التي شهدتها المنطقة في السنوات الاخيرة ، وخاصة بعد الحرب على العراق في عام 2003، مجالا حيويًا سياسياً معقداً ومتشابكاً تضيق في اطاره اهتمامات الانظمة السياسية الى حدود جغرافيتها الطبيعية، في محاولة للحفاظ على مكونات وحدتها. ولكن الوقت نفسه ، حتمت متطلبات الامن والدور والمكانة على تلك الانظمة التمدد الى الفضاء الاقليمي انطلاقاً من اعتبارات تاريخية وايدولوجية تصب في صلب العقيدة الامنية والسياسية لهذه الانظمة السياسية، الامر الذي تولد عنه نوع من التنافس هو في حقيقته درجة من درجات الصراع، او نمط من انماطه ذو طبيعة خاصة ومميزة، وبما ان هذا الصراع في اصله هو صراع سياسات وارادات في شكله الظاهر والمعلن، وصراع وجود في حقيقته، حيث ساد اعتقاد بان الاهداف التي يتوخى كل فريق تحقيقها هي مصادر خطر حقيقية في هذا اللحظة السياسية المعقدة، فان الصراع غالبا ما يأخذ شكل المعادلة الرياضية بمعنى ان خسارة نقطة من قبل هذا الفريق تضاف الى الفريق الآخر ، وهكذا وعليه فان الصراع اتخذ ايضا نمطا صلبا يتفق لأي شكل من اشكال المرونة السياسية (3).

على الرغم من العجز الكبير الذي اتسمت به مسارات الجامعة العربية في العراق ، الا انها في نهاية المطاف ادركت ان هناك عراقا جديداً، وان العملية السياسية الموجودة فيه، وعلى الرغم من ارتباط العراق بالولايات المتحدة الامريكية

سياسيا وامنيا ،الا انها مقبولة اجمالا مادامت ستساعد العراقيين على انهاء الوجود الاجنبي فيه، كما ادركت بان العراق الجديد هو عراق متنوع وله خصوصية وان دستوره الدائم اكد على انه يمثل نظاما فدراليا اتحاديا(4)،وعلى الرغم من تعليق عضوية العراق في الجامعة العربية بعد عام 2003، فان العراق حاول ان يكون جزءا فاعلا في المنظومة العربية، وتمسك بعضويته في الجامعة العربية بوصفة احد مؤسسيه، لذلك دعا مجلس الحكم العراقي الذي تشكل في ايار عام 2004 امين الجامعة العربية للحضور الى العراق والاطلاع على التطورات السياسية التي شهدها، وفي استجابة سريعة ،شكلت الجامعة العربية وفدا كبيرا برئاسة الامين العام المساعد للشؤون السياسية احمد بن حلي الذي زار العراق عام 2005، واكد ان الغاية من زيارته للاطلاع على الاوضاع السياسية والامنية والمعيشية والوقوف على مستوى التقدم الحاصل نحو استعادة الشعب العراقي سيادته واعادة بناء مقومات دولته ومؤسساته الوطنية، وكذلك تواصل الجامعة العربية مع مختلف فئات الشعب العراقي بالاستماع والتعرف على وجهات النظر المختلفة، وما هو المطلوب في مساهمة العرب في دعم العملية السياسية وفي جهود اعادة الاعمار والبناء(5).

لا ريب ان الروابط والمصالح التي تربط العراق بالدول العربية على وجه العموم ودول الجوار الجغرافي على وجه الخصوص، هي روابط متينة ومتجذرة في عمق التاريخ وراسخة في الجغرافيا، وهي اوثق واكثر عمقا من اية روابط ومصالح تربط اية امة مجموعة او منظومة اقليمية في العالم، فلا جرم ان العراق جزء من الامة العربية ويرتبط ابناء هذه الامة برابطة الدم والاصل الواحد والتاريخ المشترك واللغة المشتركة والارض المشتركة والثقافة المشتركة والدين المشترك والمصير المشترك، فضلا عن المصالح والتحديات المشتركة، وينبغي ان لا تبقى تلك الروابط مجرد عواطف واحاسيس ومشاعر او مجرد افكار ونظريات وضعت من قبل المفكرين والمنظرين، بل ينبغي ان تترجم تلك الروابط الى افعال، وهو ما لا يتحقق الا بعودة العراق الى منظومته العربية ومن خلال عودة العرب الى الساحة العراقية(6).

المبحث الثاني: آليات تفعيل النظام الاقليمي العربي في العراق.

ان غياب نظام اقليمي واضح المعالم، ووجود بدلا عنه مواقف دول منفردة، جعل العراق في موقف معقد فهو كنظام سياسي جديد يحتاج للاعتراف الشرعي من محيطة الاقليمية، وفي الوقت نفسه اخذ هذا الجوار الاقليمي مواقف غير متعاونة مع النظام الجديد في العراق، لهذا جاء الاعتراف من مثل هذا المحيط الاقليمي عن طريق ضغوطات دولية اليوم بعد هذه التحولات العديدة في المنطقة وتغير التوجهات السياسية نحو مزيد من تقبل الديمقراطية وقوانينها، يصبح العراق متغير اساسيا يسهم في ترسيخ متبنيات هذه الديمقراطية انطلاقا من تعامل العراق الايجابي مع كل ما يدور في المنطقة، لكن في حالة استمرار التلكؤ الاقليمي في تقبل العراق بهذا النظام، سوف يبقى المنظومة الاقليمية خارج التأثير الدولي بسبب عدم اكتمال نصابها السياسي، ايضا سيجعل العراق يندفع نحو الاقتراب من منظومات دولية هي خارج الاطار الاقليمي، وبالتالي يكون فعل العراق السياسي اكثر التحاقا بالتفاعلات الدولية وليست الاقليمية، مما يوجب على الفاعلين الاقليميين النظر للعراق كنموذج اقليمي له حضوره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي(7).

ان من واجب رجال السياسة القائمين على الخارجية العراقية العمل على المحيط الاقليمي بشكل اكثر فاعلية، باعتباره الساحة الاولى للتفاعل مع المحيط الخارجي، ولابد من العمل بشكل دؤوب، ليكون العراق مقبولا بشكل ايجابي في المنظومة الاقليمية العربية هذه الممارسة الاقليمية العربية، تدفع العراق نحو مزيد من الاهتمام بدوره الاقليمي على حساب نشاطه الدولي، فلو اخذنا معيار الاعتراف الشرعي بالنظام السياسي العراقي بعد التاسع من نيسان 2003، نجد ان دول النظام الاقليمي العربي آخر المعترفين وبشكل متردد، وهذه اشارة سياسية سلبية مما سيضغط بشكل ملموس لإعادة النظر بعلاقة العراق بمنظومته الاقليمية، وليكون معادلة سياسية تشكل الوضع الاقليمي العراقي، فغياب الدور الاقليمي العربي فسح

المجال امام تدخل دول غير عربية اثرت في العملية السياسية في العراق، مما جعل العراق يعيش كموقع حيوي حالة من التقاطع السياسي بين توجهات الوضع الدولي الداعم للنظام السياسي، وعدم قبول النظام الاقليمي للعراق عودته لتفاعلاته الاقليمية (8).

وعليه يمكن القول ان هناك روح جديدة بدأت تدب بالفعل في علاقات العراق العربية بعد التاسع من نيسان عام 2003، وان لم تخرج عن دائرة الحذر التي ميزت الموقف العربي الجماعي تجاه مجريات الأمور في العراق منذ سقوط نظام السابق، لاسيما بعد دعوة الحكومة العراقية الى المصالحة الوطنية، وتعديل قانون اجتثاث البعث وتغيير تسميته، والتأكيد على اهمية تغيير الدستور، وبما ينسجم مع الواقع السياسي والاقتصادي والاستراتيجي العراقي، اضافة الى تقديم التسهيلات الكافية والمغرية لعودة العراقيين المقيمين في الدول العربية، هذه الاجراءات وغيرها ساهمت بشكل كبير في العودة العربية للعراق رغم ما شابها من حذر، يضاف الى ذلك ما يملكه العراق من مخزون استراتيجي هائل من البترول، مما ولد حاجة للنفط العراقي بأسعار تفصيلية، كما هو في الاردن ولما كانت دوافع الاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط، تتمثل في السعي الى حماية منابع النفط وطرقه بما يضمن استمرار تدفقه الى الولايات المتحدة والدول الغربية، وبأسعار متدنية وثابتة نسبيا اولا، مع بقاء المنطقة سوقا استهلاكية للسلع والخدمات الامريكية، لاسيما الاسلحة منها ثانيا، فضلا عن حماية حلفاء واصدقاء الولايات المتحدة الامريكية خاصة في الشرق الاوسط، لاسيما اسرائيل وتركيا والدول الخليجية منها ثالثا، يستمر العراق وضمن هذا التصور في الظهور بوصفه مفتاح المصالح الامريكية في منطقة الشرق الاوسط، وبما يمكنه من النهوض بدور اقليمي واعد، اعتمادا على الدعم الامريكي له، لاسيما وانه سيتربط دعما دوليا، بالإضافة الى الدعم العربي الذي يجد في وجود عراق فاعل وقوي وحليف للولايات المتحدة الامريكية خير ضامن للمصالح العربية، لاسيما وانه لا يبدو ان هناك خلافا بالضرورة بين المصالح القومية الامريكية في الخليج العربي، ومصالح انظمة الخليج ذاتها، بل ان هناك تماثلا وتطابقا في اغلب

الاحوال بوجه الدور الاقليم الايراني الفاعل، لاسيما وان هناك مجموعة مقومات مادية ومجتمعية شكلت الارضية المناسبة لدور عراقي اقليمي فاعل(9).

المبحث الثالث: العراق في اجتماعات مجلس الجامعة العربية.

حاولت الجامعة العربية تهيئة المناخ الملائم لحل اشكالية العلاقة بين الاطراف السياسية العراقية، كما سعت وفود الجامعة التي وصلت الى العراق التواصل مع التطورات السياسية. على الرغم من اللقاء الذي حصل بين بعض اعضاء مجلس الحكم في القاهرة في آب عام 2003 مع الامين العام للجامعة عمرو موسى، وقدم اعضاء المجلس عددا من الطلبات الى الجامعة العربية في دعمه مؤتمر المانحين، وعدم ارسال قوات عربية او من دول الجوار اليه، وتنشيط الاستثمارات العربية(10).

قام العراق اثناء الجلسة العادية المنعقدة في القاهرة في مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في الثالث من ايلول 2003 بشغل المقعد العراقي في الجامعة، تمت الموافقة عليه لمدة انتقالية مؤقتة على اساس التحرك وصياغة الدستور واجراء انتخابات تقضي لتشكيل حكومة عراقية ذات سيادة معترف به دوليا تتولى مسؤوليات السلطة، مع الاستمرار في متابعة الوضع العراقي، وكلف مجلس الحكم بتقديم تقرير دولي عن مدة التقدم في تنفيذ هذا القرار، وطلب من وزير الخارجية العراقي هوشيار زبياري متابعة الموضوع وجامعة الدول العربية(11).

واثناء مشاركة وزير الخارجية العراقي هوشيار زبياري في اجتماع وزراء الخارجية التحضيري للجامعة العربية بالقاهرة في اذار 2004 ومن ثم في تونس من اجل عقد القمة العربية المؤجلة التي انعقدت بعد ذلك (22-23) ايار 2004 ، التي شارك بها وزير خارجية العراق، وصدرت عن تلك القمة وثيقة عهد ووافق للقرارات المهمة لتطوير العمل العربي المشترك، كما اكدت في قراراتها الحرص على احترام سيادة العراق، والحرص على وحدة اراضيه واستقلاله والالتزام بمبدأ عدم التدخل في شؤونه الداخلية(12).

شارك وزير الخارجية العراقي في اجتماعات مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته المنعقدة (122) في القاهرة في ايلول 2004، وناقشت الاجتماعات قضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي من خلال متابعة تطورات الانتفاضة، وتفعيل مبادرة السلام العربية والاضاع في الجولان السوري المحتل والتضامن مع الجمهورية اللبنانية، كما ناقشت الاجتماعات تطورات الاوضاع في العراق (13).

وباجتماعات الجامعة العربية في اذار 2005 بالقاهرة، ناقشت البنود المدرجة على جدول الاعمال، وبضمنها تطورات الاوضاع في العراق، الذي تقرر فيه الترحيب بالانتخابات التي اجريت في العراق بتاريخ الثلاثين من كانون الثاني 2005، واعدتها انجازا كبيرا للشعب العراقي على طريق الانتقال السلمي والديمقراطي للسلطة، والتأكيد على ضرورة مشاركة جميع اطياف الشعب العراقي في العملية السياسية بالعراق، وخاصة كتابه الدستور الدائم للبلاد على قاعدة التوافق الوطني، واجراء الاستفتاء الشعبي عليه (14).

وفي اجتماعات ايلول 2005، لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورة انعقادها (124) بالقاهرة، ناقشت خلالها مسألة التأكيد على ضرورة التواجد الدبلوماسي العربي في العراق، والترحيب بإعلان الامين العام بفتح بعثة للأمانة العامة للجامعة العربية في بغداد، والتأكيد على ضرورة المساعدة في انجاز العملية السياسية في العراق، ودعوة اطياف الشعب العراقي في انجاز متطلبات العملية السياسية، وفي اذار 2006 شارك هوشيار زبياري في اجتماعات مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في دورة انعقادها (125) في القاهرة، واکد هذا الاجتماع على حضور دبلوماسي في بغداد على مستوى السفراء، والموافقة على التعاقد مع السفير مختار لماني لشغل منصب رئيس بعثة الجامعة العربية لبغداد، في حين أكدت اجتماعات مجلس الجامعة بالخرطوم في (28-29) اذار 2006، على ادانة الاعمال التخريبية التي استهدفت المقامات والاضرحة الدينية في سامراء والمساجد ودور العبادة، وكما رحبت بمبادرة الاردن التي تضمنت عقد لقاءات للقيادات والمرجعيات الدينية العراقية في عمان (15).

وصل ممثل الجامعة العربية مختار لماني الى بغداد في شباط عام 2006، والتقى بالأطراف السياسية المتمثلة بالحكومة وقيادات من الاحزاب السياسية في العراق كافة من اجل ايجاد نقاط التقاء مصالح بينهما، وحل ظرفي لمأزق الانقسام الداخلي ، حتى انسحاب القوات الامريكية من العراق، اذ ان الجهود التي قام بها لم تقضي الى شيء، وبعد مرور سنة على تسلمه المنصب قرر الانسحاب من مهمته لاستحالة انجاز أي شيء ،واكد في رسالته الى الامين العام عام 2006 بان غياب أي رؤية عربية لمعالجة الوضع العراقي، كانت سببا لاستحالة أي حل جدي وايجابي، وعبر مختار لماني، بانه حظي بثقة وقناعة الاطراف العراقية كافة ،وفي ذات الوقت ولدت في نفسه حالة من الاحباط والقهر التي يعاني منها الشعب العراقي نتيجة للأعمال الارهابية التي يذهب ضحيتها عدد كبير من الناس الابرياء(16).

المبحث الرابع:العراق وحضوره العربي .

اولا:- العلاقات العربية- العراقية في ضوء رؤية الجامعة العربية

اقتصرت اجتماعات مجلس الجامعة العربية في آذار عام 2007، على التطورات الداخلية في العراق ،في حين كانت من اهم القرارات التي اتخذتها الجامعة العربية في ايلول 2007، عندما طلب الوفد العراقي تفعيل الفقرتين(15-7) من قرار قمة الخرطوم رقم(240) في التاسع والعشرين من اذار 2006، المتعلقتين بند(تطورات الوضع في العراق)ووضعها موضع التنفيذ حيث تنص الفقرة(7) على دعوة الدول الاعضاء لان يكون لها حضور دبلوماسي في بغداد بأسرع وقت ممكن، اسوة بالدول الاجنبية والفقرة(15) التي تنص على حث الدولة العربية على الغاء ديونها على العراق(16).وفي اجتماعات الجامعة العربية في ايلول 2007التي عقدت في القاهرة نجح العراق بإدخال التعديلات على مشروع القرار الذي اعدته الامانة العامة بند (تطورات الوضع في العراق)وبما يتناسب والتطورات الايجابية الحاصلة في العراق في مختلف المجالات(17).

أدت لإدارة الأمريكية دورا "كبيراً"، في اقناع الدول العربية بأنه يجب ان يكون لها في العراق دورا "بارزا"،وكان آخرها ما جاء على لسان السفير

الامريكي في بغداد (ريان كركر) في نيسان 2008 الذي انتقد بشدة عدم وجود أي تمثيل دبلوماسي عربي في بغداد، وعدم زيارة أي وزير عربي للعراق ، وتسائل عن غياب أي دور عربي في العراق قائلا: "لماذا ابتعد العالم العربي في العراق الذي كان عضوا مؤسسا لجامعة الدول العربية، ويقع في قلب العالم العربي على مر التاريخ ومن مصلحة العالم العربي وجيران العراق ان يتحقق الاستقرار، وهذا لن يتحقق الا اذا تحقق الاستقرار في العراق"(18).

وعلى أثر ذلك شهد العراق نهاية عام 2008 انفتاحا عربيا ملحوظا، أبرز مظاهره الخطوات المتتالية التي اتخذت في الربع الأخير من عام 2008، وشملت إعادة افتتاح الجامعة العربية لمكتبها في بغداد ،وتسلم مبعوثها لمهام عمله رسميا بالتزامن مع إعادة بعض الدول العربية افتتاح سفاراتها في بغداد، سوريا والإمارات والبحرين والأردن، وإعلان مصر إعادة فتح سفارتها بعد زيارة السفير المصري احمد أبو الغيط لبغداد، وتعكس هذه الإجراءات العربية تجاه العراق تطورا ملموسا ومهما في الموقف العربي من العراق خاصة في المرحلة الانتقالية الراهنة التي يستعد فيها الاحتلال لخفض قواته،وبيان الصورة العامة للموقف العربي من العراق(19).

سعت الحكومة العراقية الى تذليل الصعوبات كافة التي تواجه الحضور العربي من خلال الدعوة التي اعلنها وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري في عام 2008، بان العراق على استعداد لتأمين المتطلبات الامنية للسفارات العربية، وتأمين الظروف المناسبة لاستقرارها (20).

فكانت اجتماعات مجلس الجامعة العربية في اذار عام 2008، أهتمت بالعراق من خلال دعم الجهود للحكومة العراقية في اعادة بناء مؤسساتها الامنية على أسس وطنية ومهنية ،وتهيئة الظروف الملائمة لاستكمال الملف الامني في عموم العراق، بالإضافة الى القرار الخاص بوضع المهاجرين العراقيين في الدول العربية، الذي تضمن تقديم الشكر والتقدير للدول العربية التي تستضيف المهاجرين العراقيين على ما تتحمله من اعباء في تأمين العيش الكريم لهم،دعوتها الى تسهيل منح تأشيرات الدخول والاقامة للعراقيين الراغبين بزيارة تلك الدول، وكذلك

ضرورة الاسراع في تقديم المساعدة العاجلة وايداعها في الحساب الخاص الذي فتحتة الامانة العامة لجامعة الدول العربية، وعلى وفق تلك القرارات كان ينبغي لها ان تكون ملزمة في تنفيذها، الا ان واقع الحال اشار الى عكس ذلك ،اذ تصاعد نوافذ المتسللين من الدول الخليجية، و طالبت ايضا بتسديد ديونها ووقفت ضد رفع العراق من طائلة البند السابع لقرار مجلس الامن(21).

ومن أجل تكوين رؤية عربية مشتركة حول مختلف التحديات التي تواجه الدول العربية حول قضايا العمل والعمال وتدعيما لأوجه التعاون المشترك بين مصر والعراق، التقت وزيرة القوى العاملة والهجرة المصرية مع وزير العمل والشؤون الاجتماعية بدولة العراق، وتباحث الجانبان حول قضية المستحقات المادية لحاملي الحوالات الصفراء من العمالة المصرية التي كانت موجودة أثناء حرب الخليج. كما التقى وفد عراقي زار القاهرة في نيسان 2008 برئاسة السيد رياض غريب وعضوية وزيرة الإسكان والتعمير بيان دزة يى، ومحافظ بغداد حسين الطحان، ورئيس مجلس محافظة بغداد معين الكاظمي، ومحافظي النجف والديوانية والناصرية والكويت وعدد من رؤساء مجالس المحافظات ورجال الأعمال والمستثمرين المصريين في القطاعين العام، لتطمينهم حول إمكانية تفعيل قانون الاستثمار العراقي في المحافظات العراقية التي تشهد تحسنا أمنيا في أوضاعها، ثم التقى الوفد العراقي بعد ذلك برئيس مجلس الوزراء المصري لعرض آفاق التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتجاري في العراق، وحث الحكومة المصرية على المشاركة في الاستثمار ونقل الرسالة العراقية لكل الدول العربية والأجنبية التي تتضمن التحسن الكبير في الأوضاع الأمنية، وبالإمكان تنفيذ مشاريع الإعمار والبناء القطاعات كافة وتعزى عودة الدور العربي دبلوماسيا واقتصاديا في العراق لعدة عوامل، أبرزها تحسن الأوضاع الأمنية نسبيا نتيجة لدور مجالس الصحة في محاربة تنظيم القاعدة، وليس لجهود قوات الاحتلال، إضافة إلى تقدم العملية السياسية نسبيا بعد زيادة مشاركة السنة فيها، وبعد إقرار قانون انتخابات المحافظات، وكذلك إدراك الدول العربية والجامعة العربية لمخاطر استمرار غياب هذا الدور، وهناك أيضا عوامل تتعلق

برغبة أمريكية في تنشيط المشاركة العربية في العراق لمساعدتها في الخروج من مأزقها قبل الانتخابات الأمريكية، ومهما تكن الأسباب وراء التوجه العربي الجديد صوب العراق، فإنه يكتسب أهمية كبيرة، خاصة في هذا التوقيت، أولاً لمساعدة الشعب العراقي في الخروج من مأزقه ودفع العملية السياسية، وفى تحقيق المصالحة الوطنية، كذلك مساعدة العراق في عملية التنمية وإعادة الإعمار وتوظيف موارده الطبيعية، وفى حل مشكلة المهجرين واللاجئين والمعتقلين في السجون بلا محاكمات، إضافة إلى تحجيم أو على الأقل موازنة الأدوار الإقليمية الأخرى، خاصة الدور الإيراني الأمريكي اللذين ثبت أنهما يقودان العراق إلى حافة الهاوية. إلا أن هذا التحول يظل غير شامل، بمعنى أن بعض الدول لها حسابات خاصة تجعلها مترددة أو متباطئة في التوجه الدبلوماسي نحو العراق، مثل سوريا التي تتميز بوضعية خاصة، وتدرس تحركاتها تجاه العراق بميزان معقد ودقيق يجمع بين ملاسبات وتوازنات علاقاتها بواشنطن ودورها الإقليمي مع موقفها من مستقبل العراق، مع رغبتها في كسر العزلة العربية المفروضة عليها، كما أن بعض الدول المسائرة لموضوع الانفتاح الدبلوماسي لها أيضاً حساباتها التي تخرج عن نطاق العلاقة الثنائية مع العراق، أو حتى عن نطاق علاقاتها بواشنطن وتأثير العامل الأمريكي، مثل دول مجلس التعاون الخليجي التي تتأثر كثيراً بالخبرة التاريخية السيئة لها مع العراق، وكذلك بالعامل الإيراني الذي يفرض أعباء على مواقفها وسياساتها بشكل عام، ليس فقط تجاه العراق وهو عامل ربما لا تتأثر به مصر أو تأخذ القاهرة في حساباتها، لكن بدرجة أقل أو ربما بشكل مختلف، لاختلاف وضعها ومكانتها وظروفها عن دول الخليج. ولابد من الإشارة هنا إلى أن الأوضاع في العراق لها انعكاسات على الدول العربية عامة وعلى دول مجلس التعاون الخليجي خاصة، لاسيما أن مسارات التطور السياسي الداخلي فيها سوف تتأثر في جانب منها على الأقل بمستقبل الأوضاع في العراق، حيث أن الاستقرار في عراق ما بعد عام 2003 سوف يسهم في خلق بيئة إقليمية ملائمة لاستمرار سياسات الانفتاح السياسي التي تشهدها دول مجلس التعاون الخليجي بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، والعكس

صحيح فعدم الاستقرار في هذه الدولة في منطقة الخليج سوف يغذى عدم الاستقرار الإقليمي بصفة عامة بكل ما يترتب على ذلك من تداعيات، قد تؤثر سلبا على جهود وعمليات الانفتاح السياسي في الدول المعنية، حيث سيعرض الأمن الداخلي لدول المجلس لبعض التهديدات الخارجية، مما سيجعلها تواجه اختيارات صعبة بين أولويات الأمن الداخلي من ناحية، واعتبارات الانفتاح السياسي من ناحية أخرى وبالإضافة إلى ما سبق، فإن النجاح في بناء نظام ديمقراطي في العراق سوف يقدم لواشنطن ورقة للضغط على بعض دول مجلس التعاون الخليجي من أجل التسريع في عمليات الإصلاح السياسي، ولما كان الدور العربي في العراق دورا لا يذكر، فليس من السهل توقع ترحيب العراقيين به، فضلا عن عدم وجود حماس عربي له من الأساس ومن المؤكد أن هناك قيودا ومحاذير كثيرة تحيط بالقرار العربي تجاه العراق، لذا فإن الحكومات العربية مطالبة باتخاذ خطوات أخرى غير دبلوماسية نحو الاقتراب من العراق والعراقيين، دون تلكؤ أو تذرّع في انتظار مزيد من تحسن الأوضاع الداخلية في العراق، ولا حتى التطلع إلى حصد نتائج ما قامت به في السياق الدبلوماسي حتى الآن، وذلك لإثبات أن التقدم في المسار الدبلوماسي وليس نهاية المطاف وما من شك في أن صدق السياسات والتحركات العربية تجاه العراق والعراقيين وموضوعيتها، يكفي تماما لإسكات الأصوات المعارضة، وإخجال أصحابها لذا يجب أن يكون الهاجس الأول للتحرك العربي مصلحة العراق شعبا ودولة، وليس الناليف إلى ثمن الدور العربي، سواء في مكاسب اقتصادية أو مصالح استراتيجية أو غير ذلك ويقع على جامعة الدول العربية شق أساسي من عبء العمل العربي لمصلحة العراق، خصوصا في مجال تضيق الفجوة الحاصلة بين العراقيين، ليس فقط طائفيًا، لكن أيضا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا إذ ينبغي أن تجدد الجامعة جهودها السابقة من أجل المصالحة العراقية، وعليها في هذه المرحلة ألا تتردد في كشف الأطراف المعطلة للمصالحة علنا(22)، ويتطلب نجاح هذا الدور العربي العديد من الأمور منها:

أولاً- أن تكون العودة العربية للعراق ضمن استراتيجية عربية واضحة المعالم والأهداف، وضمن التنسيق بين الدول العربية والجامعة العربية لتحقيق الاستمرارية ومنهجية العمل الجماعي، وليس المبادرات الفردية من جانب بعض الدول العربية.

ثانياً- أن تتجاوز أهداف الدور العربي مجرد تقديم المساعدات الإنسانية والمساعدة الهامشية في تحقيق المصالحة الوطنية وتقديم النصح والإرشاد، إلى دور شامل وإلى فتح قنوات حوار مع جميع الطوائف والفصائل العراقية الثلاثة: الشيعة والسنة والأكراد، وبحيث لا يقتصر الحوار فقط على الحكومة العراقية.

ثالثاً- يجب على الدول العربية وجامعاتهم مساندة المبادرات الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية العراقية ومن ثم، فإن على جامعة الدول العربية المساهمة في قيام نظام سياسي عراقي ديمقراطي يؤمن بالتعددية، ويحفظ الحقوق والحريات العامة لكل أفراد الشعب من دون تمييز، ويضمن مساهمتها في صنع القرار، والعمل على تجاوز سلبات الماضي من خلال تعزيز ثقافة التسامح والابتعاد عن تصفية الحسابات، ونبذ العنصرية والطائفية، ورفع مصلحة الوطن فوق الانتماءات الفرعية، وإقامة حوار وطني لبناء قواعد ثقة متبادلة بين المكونات الأساسية للشعب العراقي، والعمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مناطق العراق جميعاً، بما يعزز صهر المكونات الاجتماعية في بوتقة واحدة، واتفاق العراقيين على آلية وجدولة لخروج قوات الاحتلال من العراق، بما يضمن استقلاله ووحدته وسلامة أراضيه، والعمل على إعادة النظر في مسودة الدستور العراقي بما يعزز مفردات الوحدة الوطنية.

رابعاً- ألا يقتصر الدور العربي على المستوى الرسمي فقط، بل من الضروري أن يشمل أيضاً الدور الشعبي وغير الرسمي الذي يضم منظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال والإعلام وغيره لإقامة شبكة واسعة من التحالفات مع المستويات العراقية كافة، وهذا التشابك هو الضامن الأساسي لاستعادة الشعب العراقي ضمن منظومته العربية.

خامسا- على الدول العربية المساهمة في حل مشكلة ملايين اللاجئين العراقيين النازحين إلى دول الجوار، والذين يمثلون تهديدا أمنيا كامنا بمنطقة الشرق الأوسط وتختلف مشكلة اللاجئين العراقيين حاليا (بعد الحرب الأمريكية في العراق) عن سابقتها فاللاجئون العراقيون يتدفقون ببطء وليس بصورة مفاجئة مثلما حدث في عام 1991، ويعيشون في العواصم العربية كدمشق وعمان وليس في مخيمات ومعسكرات مفتوحة، يلاحظ على الهجرة من العراق أنها تتم على أسس طائفية.

وخلاصة القول أن هناك ضرورة قصوى وملحة للبدء فورا في عملية منظمة ومتدرجة لملء الفراغ الذي سيخلفه خروج الاحتلال أو تقليص وجوده، وموازنة أدوار الأطراف غير العربية، سواء بالتنسيق معها أو بمنافستها إذا اقتضى الأمر وفضلا عن التحركات الجماعية مطلوب التنسيق في التحركات القطرية نحو العراق، بحيث تتكامل وتشكل منظومة مصلحة مشتركة بين دولة عربية أو أكثر والعراق معا، في مختلف المجالات (الصحة، التعليم، البنية الأساسية، الاتصالات والتكنولوجيا)، وفي ظل خصوصية العراق بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ينبغي على دول المجلس أن تبادر إلى التفكير في مستقبل العراق ووضعياته الإقليمية وهناك أفكار كثيرة ومتنوعة يمكن طرحها للنقاش في هذا الشأن، من بينها مسألة انضمام العراق إلى عضوية المجلس، ولو على مراحل يتم خلالها ربط التصاعد بمدى الاستقرار والتقدم في الوضع العراقي الداخلي، وكذلك بمدى تماسك الدولة، العراق على مشارف مرحلة مغايرة، ليس فقط عما كان عليه قبل الغزو، لكن أيضا عن سنواته الخمس الماضية تحت الاحتلال لذا، يجب أن يتخطى الانفتاح العربي النطاق الدبلوماسي إلى مجالات أرحب وفي الأحوال كافة، وعلى التفكير العربي في العراق الجديد، أن يواكب مقتضيات المرحلة الجديدة، وأن يتسم بمرونة وبراعماتية تحقق المصلحتين العربية والعراقية معا (23).

ثانيا:- دور العراق الفعال في أروقة القمم العربية:

اثبت العراق حضوره العربي في الجامعة العربية عام 2008 حتى جاء انعقاد القمة الحادية والعشرين في العاصمة القطرية الدوحة في الثلاثين من اذار 2009، فكان العراق مستعدا لطرح الورقة العراقية الخاصة بالأوضاع الامنية والسياسية والاقتصادية في العراق، وكان السبب الالهم الذي دعم العراق في المشاركة في هذه القمة هو الزيارة التي قام بها الامين العام للجامعة عمرو موسى الى العراق في التاسع عشر من اذار 2009، أي قبل افتتاح القمة ،اذ لمس وبشكل واضح من خلال زيارته التطور الامني ، وشارك وزير الخارجية هوشيار زيباري في مؤتمر القمة العربية في الدوحة والقى رئيس الوزراء نوري كامل المالكي خطابا شاملا اكد فيه على اهمية ان تكون قمة الدوحة بداية عربية شاملة، وتطرق رئيس الوزراء الى نجاح العراق في تجاوز اخطر الازمات والتحديات التي كانت تهدد وحدته وسيادته وطمأن القادة العرب، بأن القوات العراقية اصبحت قادرة على ملا الفراغ الذي سيتركه انسحاب القوات الامريكي من جميع الاراضي العراقية، وتحفظ رئيس الوزراء على الصيغة التي جاء فيها النص الخاص بالعراق في اعلان الدوحة، وطلب من رئاسة القمة اجراء التعديلات عليها، وتمت الموافقة على طلب التعديل، كما صاغه رئيس الوزراء: "يشيد لمؤتمر القمة العربية بالخطوات التي تحققت في العراق عن طريق الامن والاستقرار والوحدة الوطنية ونبذ الطائفية واستقرار العملية السياسية بمشاركة كل مكونات الشعب العراقي، كما اكد احتفاظ العراق بحقه باستضافة القمة العربية القادمة"، ونظرا لعدم اكتمال الاجراءات الفنية لإقامة هذا الحدث العربي الكبير ،فقد تقرر ان يستضيف العراق للقمة العربية في دورته المقبلة (24).

يمكن ان نستنتج من ان ممثلو الحكومة العراقية استطاعوا ايصال صوتهم من خلال مطالبتهم التي طرحوها في القمة العربية التي تضمنت:

- 1- مطالبة العراق بإطفاء ديونه السابقة.
- 2- بحث سبل التعاون الاقتصادي وخاصة في مجال الاستثمار مع لبنان من خلال إعادة تفعيل خط انابيب النفط بين العراق ولبنان والواصل الى ميناء طرابلس اللبناني على البحر المتوسط.

3- اكد مجلس الجامعة العربية في بيانه الختامي احترام وحدة وسيادة العراق ورفض أي دعوى لتقسيمه، مع تأكيد عدم التدخل في شؤونه الداخلية من خلال التأكيد على دول الجوار في القيام بدوراً "فاعلاً" لمساعدة العراق في تعزيز الامن والاستقرار.

4- استطاع ممثلو الحكومة العراقية من مد خطوط للتعاون مع دول امريكا اللاتينية، وخاصة في مجال الاستثمار في العراق، فقد صادف انعقاد القمة العربية -اللاتينية في الدوحة في الوقت نفسه لانعقاد قمة الدوحة لجامعة الدول العربية(25).

لاشك ان قمة الدوحة شكلت ايضاً نقطة تحول للعراق، عندما بدأ يخطو خطوات راسخة في تثبيت حقه الشرعي، لاستضافة القادة العرب في بغداد، للحضور الى بغداد، كما ان الاشادة بتطورات العملية السياسية في العراق وشكلت ايضاً تحولا في مواقف الدول العربية منه، وبذلك تحققت الغاية من استمرار دعوات العراق بأهمية الحضور العربي فيه. وفي كانون الثاني عام 2010 تم تعيين السفير ناجي احمد شلغم ممثلاً للجامعة في العراق الذي اعترف فور وصوله بضعف الوجود العربي، وانه يحتاج الى تفعيل مشيراً الى ان وجود ممثلين للجامعة في العراق له اثرا كبيرا على نفوس العراقيين، اما بشأن دورها في الانتخابات، فقد اكد بانه سيتم نشر (70) مراقبا من الجامعة منهم (32) داخل العراق و(38) من خارجه و(5) مراقبين من دول اجنبية(26).

وفي اذار عام 2010، ترأس لبيد عباوي وكيل وزارة الخارجية العراقي لشؤون التخطيط السياسي والعلاقات الثنائية وفد العراق المشارك في الدورة العادية(133) والتي عقدت في القاهرة، وتم اضافة فقرة جديدة على مشروع القرار الخاص بالعراق، حيث تم ادراج فقرة تتعلق بموضوع المياه وحقوقه وفق القوانين الدولية، كما تم ادراج بند جديد فيما يتعلق بأوضاع المهجرين العراقيين في الدول العربية المضيفة، وذلك وفقاً للمشروع السوري المقدم، وبعد اجراء التعديلات الضرورية نتيجة مداخلات رئيس الوفد العراقي، حيث اتت صياغته بشكل دقيق وموضوعياً، اما القمة العربية التي عقدت في اذار عام 2010، فترأس

الوفد العراقي وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري في دورته العادية(22) في مدينة سرت الليبية ،فقد صدر قرار بند(تطور الوضع في العراق) طبقا للنص الذي قدمه الوفد العراقي، وبما يخدم المصلحة العليا للعراق، اما بند المهجرين العراقيين في الدول العربية المضيفة، فقد تم الاكتفاء بدرجه على جدول اعمال الدورة(133)، التي عقدت في اذار 2010 بمقر الامانة العامة في القاهرة التي صدرت عنها(وثيقة سرت)الذي تم فيه الترحيب بالانتخابات البرلمانية التي جرت في العراق بتاريخ السابع من اذار 2010 ،ودعوة العراق لتشكيل الحكومة الجديدة في اقرب وقت، وشكلت بموجبها لجنة خماسية لدراسة واقع العمل العربي المشترك والعراق عضوا فيها، ممثلا برئيس جمهورية العراق جلال طالباني ،وفي تشرين الاول عام 2010ترأس رئيس جمهورية العراق وفد العراق المشارك في القمة العربية الاستثنائية والقمة العربية الإفريقية اللتان عقدتا في مدينة سرت الليبية(27).

وفي ايلول عام 2010 اجرت الحكومة العراقية اتصالات مكثفة مع جامعة الدول العربية لثني ليبيا عن طلبها الذي تقدمت به الى الامم المتحدة للتحقيق في الاحداث والتطورات التي تسببت في الحرب الأمريكية على العراق ،وطالب وزير الخارجية العراقي في رسالة بعث بها الى الأمين العام للجامعة ،التدخل في حث ليبيا على سحب طلبها الذي قدمته من خلال بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة برئاسة عبد الرحمن شلغم ،والمتضمن طلب فتح تحقيق دولي، وعد العراق في رسالته: "بأنه تدخل غير مقبول في الشؤون الداخلية لعضو مؤسس في جامعة الدول العربية وان العراق يتمتع بالسيادة الكاملة ، واعتبر دوافع التحرك الليبي سياسية لا علاقة لها بالقانون الدولي والانساني والدفاع عن حقوق الانسان ،والغرض منه افشال العملية السياسية في العراق ،بما يتعارض مع قرارات مجلس الامن ومنظمة المؤتمر الاسلامي والقرارات الداعمة لهذه العملية". وابدى وزير الخارجية العراقي استغرابه بان الطلب الليبي يأتي في وقت تتسارع فيه وتيره انسحاب القوات الأمريكية من العراق ،استنادا الى اتفاق الانسحاب الموقع مع العراق الولايات المتحدة على وفق اتفاقية الاطار الاستراتيجي(28).

المبحث الخامس: -الموقف العراقي من الوضع في سوريا في ضوء قرارات الجامعة:

شارك العراق في اجتماعات مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في 12 تشرين الثاني 2011 لمتابعة تطورات الوضع في سوريا، و صدر عن الاجتماع القرار رقم(7438) و نص:

1.تعليق مشاركة الوفد السوري في اجتماعات مجلس الجامعة لحين تنفيذها لخطة العمل العربي التي وافقت عليها.

2. توفير الحماية للمدنيين السوريين.

3. دعوة الجيش السوري لعدم التورط بأعمال العنف والقتال.

4.توقيع عقوبات اقتصادية ضد الحكومة السورية.

5.دعوة الدول العربية لسحب سفراءها من دمشق.

6.دعوة اطراف المعارضة السورية الى الاجتماع في مقر الجامعة العربية.

واكد العراق بلسان وزير الخارجية العراقي تحفظه على الفقرة الرابعة من مسودة القرار رقم(7441) ،والتي نصت على فرض عقوبات اقتصادية على سوريا في حال عدم توقيع الحكومة السورية على بروتوكول المبادرة العربية ،وفي كانون الاول 2011،شارك العراق في اللجنة الوزارية المعنية بسوريا برئاسة دولة قطر، والتي تبلورت عنها نتائج بإصدار قائمة كبار الشخصيات المسؤولين الذي سيتم منعهم من دخول الدول العربية وتجميد ارصدهم(29).

اشارت الحكومة العراقية، الى ان الجامعة العربية هي المخولة بتقرير مشاركة سوريا في القمة العربية المقرر عقدها في العاصمة بغداد في التاسع والعشرين من اذار 2012، مبينة ان العراق سينسجم مع أي قرار عربي سواء بمشاركة سوريا من عدمه، وتأتي هذه التصريحات بعد ايام من دعوة مجلس الجامعة العربية، وفي ختام اجتماعها الطارئ في القاهرة على مستوى وزراء الخارجية، ومجلس الامن الدولي الى ارسال قوات حفظ سلام عربية اممية مشتركة للمراقبة والتحقق من تنفيذ وقف اطلاق النار في سوريا ،وقرر انها مهمة بعثة المراقبين العرب في سوريا، وقف التعامل الدبلوماسي مع ممثلي السلطات

السورية ،و تحفظ العراق قد على قرار العقوبات الاقتصادية الذي اتخذه وزراء خارجية الدول العربية، مؤخرا في القاهرة ،فيما رفضت لبنان ،كما امتنع العراق عن التصويت على قرار تعليق مشاركة وفد الحكومة السورية في الجامعة العربية، إذ عد العراق ان سوريا دولة شقيقة وجارة مهمة في المنطقة ولديها علاقات تاريخية ومتميزة، وسبق ان استضافت عشرات ومئات الالاف من العراقيين في ظروف قاسية وأكد ان هناك التزامات بالنسبة للعراق دوليا وعربيا لا يمكن تجاوزها، وان قرار الجامعة العربية للمرة الاولى اتخذ اجراءات عقابية ضد مؤسسه وعضو في الجامعة(30).

ودعت وزراء الخارجية العراقية في شهر حزيران عام 2011 تحفظها على فقرة من مقررات مجلس الجامعة العربية المنعقد في الدوحة في التاريخ نفسه في اعلاه، التي دعت الى اللجوء الى الفصل السابع في معالجة القضية السورية، و اشار لبيد عباوي كيل وزارة الخارجية ورئيس وفد العراق المشارك في اجتماع الدوحة، بان هذه الفقرة تشكل تحولا خطيرا في الموقف العربي، وتمثل ابتعادا عن المقررات السابقة ،والتي تنص على احترام سيادة سوريا ورفض التدخل الاجنبي، وكان العراق قد شارك في اجتماعات اللجنة العربية الوزارية المعنية بالوضع في سوريا، وتكونت اللجنة من لجنة مبادرة السلام العربية و اللجنة العربية الوزارية المعنية بالوضع في سوريا و مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في دورته عبر العادية، وتم استضافة اللجنة المبعوث الدولي كوفي انان. حيث قدم شرحا عن زيارته الاخيرة الى سوريا والمشاورات التي اجراها مع الاطراف المعنية بالأزمة السورية، والتي تمخضت عن تقديم مشروع قرار رفع الى المجلس الوزاري، وفيها دعا المجلس الوزاري الى مجلس الامن الى تحمل مسؤوليته حول ما يجري في سوريا طبقا لميثاق الامم المتحدة واتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان التطبيق الكامل والفوري لخطة المبعوث المشترك الى سوريا كوفي انان في اطار زمني محدد(31).

وأكدت الحكومة العراقية حق الشعب السوري في اختيار نظامه الديمقراطي، لكنها تعارض تدويل الازمة السورية، او فرض عقوبات اقتصادية

على دمشق ،واضافت ايضا الى تفعيل المبادرة العربية لمعالجة الازمة السورية،
وان تكون المعالجة سليمة، لكن الاليات المتبعة والتي اقرها مجلس جامعة الدول
العربية ،لا تحقق الغرض المطلوب.

الخاتمة:

وفقا للدراسة التي تناولت دور العراق في الجامعة العربية يمكن ان نتوصل
الى أمور هي كالآتي:-

اولا:- ضرورة العمل على وضع استراتيجية إعلامية هادفة وبناءة تقوم
على اساس توضيح الصورة الحقيقية والتفصيلية عن الأوضاع في العراق
والانجازات المتحققة على كل الأصعدة السياسية منها والأمنية والاقتصادية هذا
من جانب، ومن جانب اخر ينبغي اشعار العرب بحاجة العراق لدعم تجربته
الجديدة من خلال عودتهم للساحة العراقية سياسيا ودبلوماسيا.

ثانياً:- يمكن القول أن الدور العربي اقتصر على صيغة المبادرات الفردية التي تقوم بها الدول العربية، طبقاً لمصالحها ولأوضاع العراق الأمنية والسياسية وكانت النتيجة أن الدور العربي تم تهميشه عن عمد من جانب الاحتلال وبعض التيارات العراقية أو عن رضا من جانب الدول العربية ذاتها التي وقفت تراقب عن بعد وكان لهذا الغياب العربي العديد من التأثيرات والتداعيات السلبية

ثالثاً:- أوجد غياب الدور العربي فراغاً استراتيجياً هائلاً سمح بنمو أدوار قوى إقليمية أخرى، أبرزها الدور الإيراني الذي تغلغل وأضحى مؤثراً أساسياً في المعادلة العراقية الأمنية والسياسية.

رابعاً:- انسلاخ العراق من محيطه العربي ومن وجود دور عربي فاعل لمساعدته في الخروج من مأزقه السياسي والأمني وكان يمكن للدول العربية، لو انخرطت في التفاعلات العراقية، أن تساعد العراق بشكل كبير في الخروج من محنته في السنوات الخمس الماضية، وتساهم في تقليل الخسائر المادية والبشرية.

خامساً:- هناك أبعاداً جديدة لدور الجامعة العربية في العراق، أهمها استكمال أدوار الجامعة العربية السابقة، مثل: المصالحة الوطنية، وأن منهجية عمل الجامعة العربية في العراق كانت قديماً تتحدث عن دفع المصالحة الوطنية، والتصدي لفكرة التفرقة والانقسام وغيرها، بينما الآن تريد الجامعة أن تكمل هذا الدور بدراسة ما تم من الإجراءات السابقة وما لم يتم، وأن تنبه الجهات التي كان مفترضاً أن تقوم بشيء في إطار عملية المصالحة الوطنية ولم تقم به أيضاً من أولويات الجامعة العربية قضايا المعتقلين السياسيين والسجون بلا محاكمات، وأوضاع عدد من ضباط الجيش العراقي، الذين لم يكن لهم دور في سياسات النظام السابق، بحيث يكون لهم الحق في الحياة فكل هذه الأمور تركز الجامعة العربية على متابعتها تفصيلاً مع الوزارات والهيئات من الجانب العراقي، يرى المسؤولون بالجامعة العربية أن هناك إدراكاً عربياً عاماً لخطورة ترك العراق وحده يواجه قدره بمفرده، وعبث قوى خارجية باستقراره ومستقبله، لتنفيذ أجندتها، وبسط هيمنتها، لتحقيق أهدافها على حساب العراق وشعبه ومستقبله، ودعوة الدول العربية لإعادة النظر في موقفها السلبي، والمشاركة بإعادة سفرائها واستئناف

نشاطات سفارتها، وضخ الدماء في العلاقات التي كانت "شبه مجمدة" على مدى السنوات الخمس الماضية منذ وقوع العراق في قبضة الاحتلال الأجنبي.

الهوامش والمصادر

1. حسين حافظ وهيب، جامعة الدول العربية (مشروع للتغيير)، اوراق دولية، العدد (205)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2011، ص 11.
2. يسري الغرباوي، تحولات الموقف العربي من العراق، السياسية الدولية، مجلة الاهرام الرقمي، كانون الثاني عام 2009، ص 2. من الانترنت
3. سهيلة عبد الانيس، الحوار المتمدن، العراق والجامعة العربية (محور السياسية والعلاقات الدولية)، العدد (2)، كانون الاول، 2008، ص 4.
- 4- الزمان، (جريدة عراقية)، العدد 2235 في 2005/10/10.

- 5- دنيا محمد جبر، العراق وواقع النظام الاقليمي العربي، العدد (12)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2009، ص122.
- 6- المصدر نفسه، ص129.
- 7- المصدر نفسه، ص129-130.
- 8- حسيب عارف العبيدي، دور العراق بعد الحرب العراقية- الايرانية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1991، ص58.
- 9 - عامر كامل احمد، موقف الجامعة العربية من العملية السياسية في العراق بعد عام 2005، العدد(47)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2011، ص61.
- 10- العراق وجامعة الدول العربية، جمهورية العراق، وزارة الخارجية، ص1. <http://www.mofa.gov.iq/ab/Foreign Policy>.
- 11- عامر كامل احمد، المصدر السابق، ص62.
- 12- العراق وجامعة الدول العربية ، جمهورية العراق، وزارة الخارجية، المصدر السابق ، ص3.
- 13- المصدر نفسه، ص1.
- 14- المصدر نفسه، ص ص1-2.
- 15- المصدر نفسه، ص2.
- 16- عامر كامل احمد، المصدر السابق، ص14.
- 17- امال وهاب عبدالله، العراق والجوار العربي حسابات التوازن وخصوصية التفاعل شروط الاندماج، العدد(210)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية ، 2012، ص268.
- 18- قناة BBC في 17 نيسان/ 2008. من الانترنت
- 19- يسري الغرباوي، المصدر السابق، ص4.
- 20- الزمان(جريدة عراقية). العدد 3792، 3/كانون الثاني/2011.
- 21- الشرق الاوسط،(جريدة عربية)، العدد 11079، 29/اذار/2009.

- 22- يسري الغرباوي، المصدر السابق، ص9.
- 23- المصدر نفسه، ص10.
- 24- العراق وجامعة الدول العربية، المصدر السابق ، ص7.
- 25-خلود محمد خميس، العراق وقمة الدوحة الحادية والعشرين، العدد(175)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2009، ص12.
- 26-عامر كامل احمد، المصدر نفسه، ص67.
- 27- العراق وجامعة الدولة العربية، المصدر السابق ، ص6.
- 28- الشرق الاوسط(جريدة عربية)، العدد 11416، في 1/نيسان/2010.
- 29- العراق وجامعة الدولة العربية، المصدر السابق ، ص6.
- 30- واشنطن بوست (موقف العراق من احداث سوريا شبكة الدفاع عن السنة،2011،ص4.من الانترنت
- 31- المصدر نفسه، ص5.

Mustansiriya University
Mustansiriya Center for Arabic Studies and International

**Arab League's stance of political developments in
Iraq, 2003-2012**

**System of regional, inter-Arab relations, the Arab
summit, the situation in Syria**

D.widad Jaber Ghazi

Department of Historical Studies
drwidad72@ymail.com